محليات

مرسوم بحل مجلس مدينة بانياس

طرطوس- الوطن

أصدر السيد الرئيس بشار الأسد المرسوم الجمهوري رقم ٧ لعام ٢٠١٧ القاضي بحل مجلس مدينة بانياس في محافظة طرطوس.

ويأتي هذا الحل بناء على اقتراح من محافظة طرطوس ووزير الإدارة المحلية بسبب المخالفات الحاصلة في مدينة بانياس وحالات التقصير والترهل والاتهامات بالفساد التي يتحمل مسؤوليتها رئيس المجلس والكثير من أعضائه.

وكانت «الوطن» نشرت في الفترة الماضية عدة تقارير عن هذا الواقع غير المقبول.. كما وضعت المحافظة والوزارة يدها على العديد من المخالفات والممارسات غير القانونية في مدينة بانياس إضافة لتقارير تفتيشية صدرت بخصوصها.

مزروعات الحسكة... مطمئنة وبخير

الحسكة- دحام السلطان

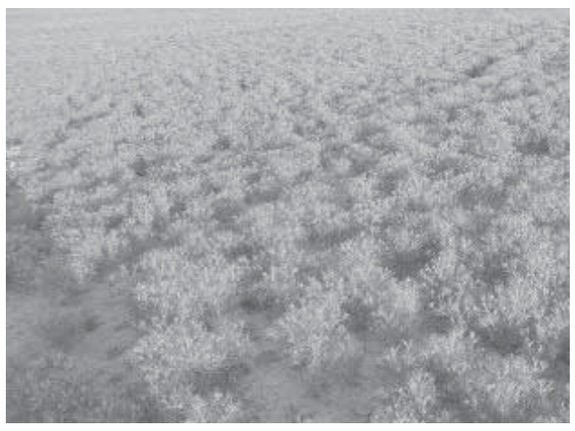

حال الموسم الزراعي الشتوي اليوم ليس بالسوية ذاتها، حيث حالة نوعية النمو والشكل العام لعمر (المنبوت)، التي كان عليها في مثل هذا اليوم من الموسم الزراعي العام الماضي، وأسباب التأخر هذه، علّلها معظم المزارعين والفلاحين والمنتجين، معتبرين أنها تعود لتدني كمية الهطلات المطرية لهذا الموسم، وخلافاً للموسم الماضي الذي شهد هطل أمطار غزيرة ومتواصلة بدأت منذ نهاية فصل الخريف واستمرت إلى مطلع فصل الشتاء ولم ينقطع خيرها وبركتها لغاية نهاية فصل الربيع، ما انعكس إيجاباً على مستوى المحصول الزراعي الشتوي بشقيه الإستراتيجي والعطري والطبي، وأثمر عن نتائج خيّرة ووفيرة انعكست إيجاباً على الحالة الزراعية في البلاد على الرغم من ضيق سنوات الأزمة.

ومقياس حال الإنتاج النباتي في المحافظة اليوم من وجهة نظر ورأي المختصين، بيّنه وبشكل مفصّل رئيس الدائرة في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي، المهندس رجب السلامة الذي اعتبره جيداً والحالة العامة للمزروعات بشكل عام مطمئنة وتبشّر بالخير، في ضوء الأرقام التي سجّلتها الخطة الزراعية للمساحات المزروعة حتى تاريخه، وحجم الهطلات المطرية التي شهدتها أراضي المحافظة، إضافة إلى مستوى مستلزمات ومتطلبات الإنتاج الزراعي المرتبطة بالحال الراهن في البلاد اليوم كحالة عامة.

حيث أشار السلامة إلى أن حجم المساحة المزروعة للقمح المروي وصلت إلى ١٠٢٥٠٠ هكتار، من الحجم المخطط لها والبالغ ٢٩٨٣٦٧ هكتاراً وحققت نسبة ٣٥٪ من المخطط، وبلغت المساحة المزروعة من القمح البعل ٣٤١ ألف هكتار من مجمل الحجم المخطط والبالغ ٤٤٥٥٢٦ هكتاراً وحققت نسبة ٧٧٪ منه، وبلغت المساحة المزروعة لمحصول الشعير الحب المروي ١٣٠٥٠ هكتاراً من الحجم المخطط لها والبالغ ٢٤٣٣٢ هكتاراً وبنسبة ٥٤٪، على حين تجاوزت مساحة محصول الشعير الحب البعل الحجم المخطط لها، حيث بلغت المساحات المزروعة ٤٠٣٠٠٠ هكتار، علماً أن المساحة المخططة للمحصول محددة بـ٣٣٣٥٣٥ هكتاراً لترتفع النسبة إلى ١٢١٪.

وبالنسبة للمحاصيل الطبية والعطرية فقد بيّن رئيس الدائرة: أن مواعيد زراعتها لم تحن بعد بشكل نهائي وكامل، وهي تحتاج إلى أسبوع أو أسبوعين على الأقل كحالة اعتيادية وتقليدية بالشكل الطبيعي لزراعتها، على الرغم من أن الفلاحين قد باشروا بزراعة محصولي الكمون والكزبرة، منذ مطلع الشهر الجاري، حيث بلغ حجم المساحة المزروعة من محصول الكمون إلى الآن نحو ١٠٠ هكتار، من حجم المساحة المخطط لها والمقدر بـ٣٢٠٥ هكتارات، والمساحة المزروعة من محصول الكزبرة ٧٠٠ هكتار، من الحجم المخطط لها والمقدّر بـ٢٣٠٠ هكتار، على حين لم تُسجّل أي مساحات مزروعة لمحصول حبة البركة، التي لم تخضع للمخطط أيضاً من المساحات الزراعية.

الأمطار تحسن الآمال في زراعة درعا

درعا- الوطن

تزايدت مساحات الأراضي المزروعة بالمحاصيل الشتوية بمحافظة درعا خلال الفترة الأخيرة التي توقف فيها هطل الأمطار حيث توافرت إمكانية فلاحة الأرض وزراعتها، ووفقاً لمصادر مديرية زراعة درعا بلغت المساحات المزروعة بالقمح والشعير ٦٣٤٠٠ هكتار منها ٣٩٢٥٠ هكتار قمح بعل بنسبة تنفيذ ٥٥٪ من المخطط البالغ ٧٠٣١١ هكتارات ومنها ٥٢٥٠ هكتار قمح شقي بنسبة تنفيذ ٦٩٪ من المخطط الذي يبلغ ٧٦٠٤ هكتارات والباقي ١٨٩٠٠ هكتار زرعت بالشعير بنسبة ٦٦٪ من المخطط البالغ ٢٨٤٨٩ هكتاراً وهذه النسب جيدة ومبشرة بالوصول إلى أعلى مساحة ممكنة من الخطة وخاصة أن الهاطل المطري في معظم المناطق للموسم الحالي متميز قياساً بالمواسم السابقة، ووفقاً لشعبة الاستمطار في مديرية زراعة درعا فإن مجموع أمطار الموسم الحالي بلغت في الشجرة ٣١٢ مم من أصل المعدل السنوي البالغ ٤٤٧ مم وفي الشيخ مسكين ١٩٥ مم من أصل ٣٢٥ وفي إزرع ١٧٥ من أصل ٢٩٢ وفي الصنمين ١٢١ من ٢٥٦ مم، مع الإشارة إلى أن فرع إكثار البذار يواصل توزيع البذار المعقم والمغربل بموجب التنظيم الزراعي على الفلاحين، وقد بيّنت مصادره أن هناك استعداداً تاماً لتلبية كامل احتياجات الموسم من كميات البذار المطلوبة، فيما تقدم المستلزمات الأخرى وخاصة مخصصات المحروقات المطلوبة والمحددة لفلاحة الأرض وزراعتها عبر اللجنة الزراعية الفرعية ولجنة المحروقات في المحافظة، ولجهة محصول الحمص فزراعته ما زالت في البدايات حيث بلغت المساحة المزروعة به حتى تاريخه ٨٠٠ هكتار بنسبة تنفيذ ٣٪ من المخطط البالغ ٢٠ ألف هكتار.

تجدر الإشارة إلى من صعوبات تنفيذ الخطة في بعض المناطق عدم توافر الجرارات الكافية لفلاحة الأرض وزراعتها وقد تدخلت المحافظة بالتعاون من مديرية الزراعة وبعض الجمعيات الفلاحية لحل هذه المشكلة وخاصة أن هناك تركيز ومتابعة حثيثة من الجهات المعنية لزراعة جميع المساحات المتاحة بمحصول القمح الإستراتيجي.

مزارعو التفاح أمام ١١ خياراً

عبدالهادي شباط

كشف وزير الزراعة أحمد القادري أمس خلال اجتماع لجنة اعتماد الأصناف الزراعية أنه يتم بحث ١١ سلالة من السلالات المبشرة للتفاح تتميز بالإنتاجية العالية وملاءمتها للظروف البيئية السورية، وأن قسماً من هذه الأصناف تمتلك صفة الباكورية وقسماً آخر منها متوسط الباكورية وآخر متأخر في الإنتاج. مبيناً أن الهدف من بحث هذه الأصناف هو زيادة الفترة لعرض هذا المنتج الزراعي في الأسواق وتأمين أصناف عالية الإنتاجية للمزارعين. كما بين أنه تم عرض صنف من القطن ١٢٤ ملائم للزراعة في المنطقة الوسطى وخاصة في محافظة حماة وفي سهل الغاب وهو من أصناف القطن عالية الإنتاج مقارنة مع الصنف المعتمد السابق حلب ٣٣ وبديل عنه وأن هناك استمرارية في البحث العلمي الزراعي رغم الظروف العامة التي تمر بها البلاد وأن الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية تواكب كل ما هو جديد ومتطور في مجال الزراعة لرفد القطاع الزراعي بأصناف تتلاءم مع الظروف البيئية. بينما اعتبر مدير عام الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية في الوزارة حسين الزعبي أن تم تقييم ١٠ أصناف تفاح مدخلة بالمقارنة مع صنف التفاح غولدن ديليشس مزروعة في المجمع الوراثي للتفاح في مركز البحوث الزراعية بالسويداء بدءاً من عام ٢٠٠٤ وحتى العام الماضي باستخدام خمس طرز تفاح بذرية إضافة إلى ثلاثة أصناف محلية هي سكري ١ وسكري ٢ وسكار جي والهجين H الناتج عن تهجين الأصل بهدف الحصول على قاعدة وراثية من أصول التفاح البذرية لانتخاب الأصول الأكثر توافقاً مع الأصناف التجارية وتحملاً للاجهادات البيئية ومقاومة لبعض الآفات وقد تم تقسيم تلك الأصناف إلى مجموعات تبعاً لموعد نضجها بالاعتماد على عدد الأيام اللازمة للنضج حيث بينت الدراسة للصفات الكمية والنوعية المهمة التي تتميز بها تلك الأصناف، ما يرشحها للاعتماد ونشرها في المناطق البيئية المناسبة في المحافظات السورية.

تجار يحتكرون مادة حليب الأطفال والتحكم بتوزيعها على الصيدليات

طرطوس- محمد حسين

أكد المهندس ياسر ديب رئيس مجلس محافظة طرطوس أن الاجتماع الأخير للمجلس الأعلى للإدارة المحلية الذي تم عقده نهاية السنة الفائتة تميز بالجدية المتمثلة بالاهتمام الواضح من رئيس الحكومة ووزير الإدارة المحلية حيث تم التنويه بأن الحكومة قامت بإلغاء المجالس العليا كافة كالمجلس الأعلى للإعلام، على حين كان الاهتمام بالمجلس الأعلى للإدارة المحلية، مبيناً أنها المرة الأولى في ظل القانون الجديد التي يتم فيها تلمس الاهتمام الجدي بعمل المجالس المحلية إضافة إلى قناعة الوزير ورئيس الحكومة بضرورة تعديل بعض فقرات وبنود هذا القانون فهو المفتاح والحل والإطار لكل عمل الإدارة المحلية.

آملاً في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه وإقراره بالسرعة الممكنة جاء ذلك خلال انعقاد الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى لمجلس المحافظة هذه السنة.

كما قام رئيس المجلس بتقديم جردة حساب عما قام به المجلس خلال السنة الفائتة، حيث بلغ عدد الدورات ٦ إضافة إلى دورتين استثنائيتين موضحاً أن عدد الكتب الموجهة إلى الدوائر الحكومية بلغ ٢٨٥ مراسلة تمت متابعتها بالكامل. على حين بلغ عدد القرارات الصادرة عن المجلس ٢١٠ قرارات في مختلف الاختصاصات وعدد القرارات الصادرة عن رئيس المجلس ٥ قرارات وكذلك عدد التعاميم بلغ ٧ تعاميم معظمها للوحدات الإدارية وتتم متابعتها من رئيس المجلس موضحاً أن الأهم من كل ذلك كان المذكرات والتوصيات المرفوعة للوزارات المختلفة وعددها ١٤ مذكرة.

وتوقف رئيس المجلس عند القرار ٩٢ تاريخ ٢٠١٦/٥/١٦ القاضي بتكليف الخدمات الفنية إعداد دراسة فنية لإنشاء مدرسة خاصة على العقار ١١١٨٣ من منطقة طرطوس العقارية يعود ريعها لمصلحة أسر الشهداء في المحافظة.

وطالب المهندس ياسر ديب أعضاء المكتب بمتابعة جميع القرارات والأوامر الإدارية واللجان التي تخص عمل مكاتبهم والتي لم يكتمل إنجازها وهي محدودة جداً.

إضافة إلى المذكرة رقم ١١٥ مج إلى وزارة الإدارة المحلية للطلب إلى وزارة الموارد المائية الموافقة على دعم مشاريع الصرف الصحي في المحافظة بمبالغ مالية ليتم تنفيذها. وأيضاً المذكرة رقم ٢٠٣ مج تاريخ ٢٠١٦/١٠/١٠ المرسلة إلى رئاسة الحكومة بطلب معالجة احتكار بعض التجار لمادة حليب الأطفال والتحكم بتوزيعها على الصيدليات. إضافة إلى العديد من المذكرات الأخرى إلى مختلف الوزارات. وتركزت مداخلات الأعضاء على أهمية تفعيل عمل المجلس وضرورة ممارسة الأعضاء لمهامهم وكذلك بعض الأمور إلى جدول الأعمال.

بيع مخلفات تقليم الأشجار للأسر الفقيرة

حماة - محمد أحمد خبازي

أكد مدير مشروع تنمية وتربية الغابات بزراعة حماة المهندس جابر القاسم أن ورشات المشروع باشرت بأعمال تقليم وتفريد تحسيني لـ١٤٠ هكتاراً من غابات الصنوبريات في موقع كفرعقيد بمنطقة مصياف في الريف الغربي للمحافظة وذلك في إطار الخطة الحراجية للعام الجاري.

وقال: إن خطة المشروع للعام الحالي تشمل تنفيذ أعمال تقليم وتفريد تحسيني للمواقع الحراجية بمساحة٤٠٠ هكتار منها ٨٠ هكتاراً في كفراع بريف حماة و١٠٠هكتار بموقع كيتلون بمنطقة سلمية و١٤٠هكتارا في موقع كفرعقيد و٨٠ هكتاراً بمواقع متفرقة في مختلف مناطق المحافظة وخاصة في الريف الغربي منها مواقع تعرضت لتعديات واحتطاب عشوائي وحرائق الصيف الماضي وإعادة تحريجها وزراعتها بأصناف الصنوبرالثمري.

وأضاف: إن كوادر المشروع يعملون بكامل طاقتهم للتصدي لظاهرة التعديات على الغابات والأحراج مبيناً أن ورشات المشروع تقوم بعمليات تقليم وقص تحسيني وتجميلي لهذه الغابات والأحراج وبيع الناتج من أحطابها إلى الأسر الأكثر حاجة وبأسعار تقل عن مثيلاتها في السوق.

وإن الأحطاب التي تم بيعها خلال العام الماضي بلغت قيمتها ٢٨ مليون ليرة و٥٠٠ ألف ليرة منها ناتجة عن بيع أحطاب وقيد بكمية ١٣٥٤ طناً لنحو ٩١٥ أسرة والأولوية لأسر الشهداء، إضافة إلى بيع ١٩٠٠ طن أحطاب بمزاد علني وهي أحطاب أشجار قائمة بمواقع متضررة نتيجة حرائق وتعديات.

وأكد ضرورة تضافر جهود جميع الجهات العامة والأهلية للمحافظة على هذه الثروة الحراجية لما تمثله من قيمة اقتصادية وبيئية واجتماعية وتراثية وحضارية تعود بالنفع على أفراد المجتمع كافة.

وقال أيضاً: إن مشروع تنمية وتربية الغابات في مديرية زراعة حماة نفذ العام الماضي أعمال تقليم وزراعة أشجار سنديانية وصنوبريات على مساحة ٣٣٠ هكتاراً من غابات مصياف وشملت المناطق التي تعرضت لحرائق مناطق البستان ومنطار ربعو وحير عباس وحمية مصياف والبيضا والكفير وديرماما والمشرفة وعاشق عمر وكاف الحبش وغيرها.

إعادة ثمانية صرافات للعقاري إلى الخدمة

السويداء-عبير صيموعة

بعد الإرباكات الكثيرة التي صادفها المواطن جراء تعطل صرافات العقاري مع الأيام الأولى من العام الجديد والتأخير في استلام الرواتب أعلن مدير المصرف العقاري بالسويداء ثائر شهيب عودة ثمانية صرافات آلية للخدمة في المدينة بعد توقفها عن العمل في الرابع من الشهر الجاري لأسباب فنية وكهربائية. وبقاء أربعة من تلك الصرافات من دون إصلاح منها صراف مديرية المالية والصراف الموجود في مديرية الزراعة الذي يتمثل عطله بمشاكل في شبكة الاتصالات على حين صرافا الفندق السياحي والآخر في مبنى المصرف فهما يحتاجان إلى تغيير كامل لعدم إمكانية صيانتهما جراء العمر الزمني لهما.

موضحا أن إعادة الخدمة تمت بعد إصلاح أجهزة الصرافات من فريق الصيانة بالإدارة المركزية واستبدال القطع المعطلة فيها ما أدى لتخفيف الضغط والازدحام الذي حصل خلال الأيام القليلة الماضية لافتاً إلى استمرار المصرف بتسليم الرواتب ضمن الكوات الموجودة داخله بشكل مباشر مع فتح كوة للتسليم على البطاقة.

ولفت شهيب بالوقت نفسه إلى وجود مشاكل تتعلق بضعف التوتر الكهربائي الذي خلق إشكالية في أحيان كثيرة على عملية إقلاع الصرافات الآلية الموضوعة بالخدمة فضلاً عن صعوبة شحن الإنفيرتر الذي جرى تزويد بعض الصرافات به لضمان عملها عند انقطاع التيار الكهربائي مشيراً إلى أن عدد الصرافات الآلية التابعة للمصرف العقاري بالسويداء ١٨ صرافاً منها ١٢ بمدينة السويداء والباقية موزعة في مدينتي شهبا وصلخد وبلدتي المزرعة والقريا.

نقص التمويل والتأخر في وصول الموافقات تعرقل عمل الخدمات الفنية في السويداء

السويداء- عبير صيموعة

ما زالت الصعوبات والمعوقات التي اعترضت عمل مديرية الخدمات الفنية في السويداء تكرر نفسها وتتوالى على مدى سنوات الأزمة التي طالت البلاد والتي أدت إلى عرقلة في تنفيذ الأعمال المسندة إلى المديرية حيث بلغت قيمة إنفاق المديرية على كامل المشاريع خلال العام الماضي ٤٣٦ مليون ل. س من قيمة الاعتماد البالغ ٤٧٣ مليوناً و٨٠٠ ألف حيث سجل تنفيذ أعمال الأبنية المدرسية ١٩٦ مليوناً و٥٦١ ألفاً من قيمة الاعتماد لتلك المشاريع والبالغ ١٩٦ مليوناً و٦٠٠ ألف لتسجل أعلى نسبة في التنفيذ على حين سجلت أعمال مشاريع النفايات الصلبة أدنى نسبة تنفيذ بعد أن بلغت قيمتها ٧٥ مليوناً من اعتمادها السنوي والبالغ ١٠٥ ملايين ل. س اما مشاريع الطرق فقد بلغت قيمة الإنفاق ١٥٤ مليوناً و٩٦١ ألفاً من قيمة الاعتماد والبالغ ١٥٩ مليوناً و٩٠٠ ألف.

ويشير مدير الخدمات الفنية في السويداء المهندس أدهم أبو عسلي إلى الصعوبات التي يعاني منها قطاع الخدمات الفنية وأهمها غلاء أسعار المواد الأولية وصعوبة تأمينها في السوق المحلية بالإضافة إلى ارتفاع أجور اليد العاملة وندرة الورش المختصة بتنفيذ بعض الأعمال ذات الطابع الخاص مثل ورش رصف حجر بلوكاج وغلاء مادة المحروقات وصعوبة تأمينها لفترات طويلة ووجود بعض المشاريع في أماكن قريبة من المسلحين التي تعتبر مناطق ساخنة ويصعب الوصول إليها بالإضافة إلى قلة التمويل وتأخر وصول الموافقات على تنفيذ المشاريع الذي أدى بدوره إلى عدم قدرة المتعهدين على إتمام المشاريع التي رست عليهم وبدء العمل بها منذ بداية الأزمة لافتا إلى أن تلك الأسباب مجتمعة التي جرى ذكرها أدت إلى إحجام المتعهدين عن التقدم للمناقصات للمشاريع الجديدة علما أن مسؤوليات كثيرة تقع على كاهل آليات الخدمات والتي تحتاج بدورها إلى دعم مالي لأعمال الصيانة والإصلاح رغم وجود ورشة داخلية في المديرية تقوم على إصلاح كل الآليات وحسب الإمكانات المتاحة ولكنها تصطدم بواقع عدم توفر قطع الغيار في السوق المحلية.

قفزة نوعية قياساً إلى الأعوام السابقة ترخيص ٤٢ منشأة صناعية وحرفية في درعا

درعا– الوطن

اعتبر المهندس عبد الوحيد العوض مدير صناعة درعا أن عام ٢٠١٦ كان عام تحسن النشاط الصناعي بامتياز في محافظة درعا قياساً بالسنوات السابقة من عمر الأزمة التي تمر بها البلاد، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية المرخصة على القانون ٢١ خلال العام الفائت ٣١ منشأة برأسمال قدره ١,٣٩٤ مليار ليرة سورية ستوفر ٢٣٣ فرصة عمل نفذ منها ١٩ مشروعاً برأسمال ٥٨٤ مليون ليرة سورية ووفرت ١٣٨ فرصة عمل، وهذه المشاريع المنفذة تتوزع بين ١٠ للصناعات الكيميائية تعمل في صناعة أكياس النايلون والخراطيم والرولات الزراعية والأدوات البلاستيكية والمنظفات الصناعية و٦ غذائية تعمل في صناعة الشيبس والأجبان والألبان ومنشأتين هندسيتين تعملان في صناعة شواحن الموبايلات ونشر كتل أحجار الرخام ومنشأة واحدة نسيجية تعمل في صناعة الألبسة الجاهزة والباقي ١٢ منشأة قيد الإنشاء وستعمل في صناعة المراوح المنزلية والتلفزيونات والأدوية البشرية والأعلاف وخزن وتبريد الخضر والفواكه وصناعة أثواب فرشات الإسفنج والأنابيب البلاستيكية للتمديدات الصحية وإعادة تدوير البلاستيك وإنتاج الصناديق الزراعية وغيرها من متطلبات السوق البلاستيكية، أما عدد المنشآت الحرفية المرخصة فبلغت للعام الماضي وفقا لمدير الصناعة ١١ منشأة برأسمال ٥٥,٨ مليون ليرة سورية ستوفر ٢٦ فرصة عمل، وقد نفذ منها ٦ منشآت برأسمال ١٦,٨ مليون ليرة وفرت ١٣ فرصة عمل وهي تتوزع بين واحدة هندسية تعمل في النجارة و٥ غذائية تعمل في صناعة الراحة وجرش العلف والبرغل، وتم تزويد مجمل المنشآت العاملة فعلياً بكمية ٢,٦ مليون ليتر من مادة المازوت لزوم تنفيذ إنتاجها، علماً أن معظم المنشآت يوجد في منطقة الصنمين وبعضها في درعا وإزرع، وبين العوض أن عدد المنشآت المرخصة والمنفذة في العام السابق تشكل قفزة نوعية حيث قابلها في عام ٢٠١٥ فقط ترخيص ٩ منشآت صناعية نفذ منها ٣ وترخيص ٧ منشآت حرفية نفذ منها ٥ ويعود ذلك إلى تحسن الحالة الأمنية في المحافظة وعودة عدد من المستثمرين للعمل.

الحسكة... مشاريع لسبل العيش!!

الحسكة- دحام السلطان

خلال لقائه وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي زارت المحافظة، برئاسة ستيفان بيترسون نائب رئيس بعثة اللجنة العاملة في سورية أكد محافظ الحسكة جايز الحمود الموسى ضرورة تعزيز التعاون بين المحافظة واللجنة الدولية لاسيما في مجال مياه الشرب، والعمل على إقامة مشاريع صغيرة تعود بالنفع المادي وتدر الدخل المناسب للفرد والأسرة. وأشار المحافظ إلى أهمية الجهود التي بذلتها اللجنة الدولية في مجال دعم مشاريع مياه الشرب ودورها في صيانة عدد من مشاريع المياه من خلال تقديم المولدات الكهربائية الخاصة بعمل عدد من المؤسسات الحكومية الخدمية، مبيناً أهمية سبل تعزيز التعاون في مجال تقديم المساعدات غير الغذائية للمواطنين الوافدين إلى المحافظة من المحافظات الأخرى، وبالاعتماد على خبرتهم في مجال الزراعة والثروة الحيوانية في ضوء الاستعداد الكامل الذي ستقدمه المحافظة في مساعدة وتسهيل عمل اللجنة في الحسكة.

من جهته بيّن رئيس الوفد أن اللجنة مستمرة بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري في تنفيذ المشاريع الخدمية على مستوى محافظة الحسكة، ولاسيما في مجال تحسين خدمة مياه الشرب والعمل على إصلاح وإعادة تأهيل الآبار، وأضاف: إن اللجنة ستركز خلال العام الحالي على تنفيذ مشاريع لتحسين سبل العيش ولاسيما في ريف المحافظة المترامي الأطراف، والعمل على دعم المواطنين بتأمين وتوفير المستلزمات اللازمة لإقامة المشاريع الزراعية الصغيرة، وتربية المواشي التي ستسهم في مساعداتهم.

وقال مدير الشؤون الاجتماعية والعمل عصام الحسين: إن المحافظة بحاجة لزيادة حجم المساعدات الزراعية بالمحاصيل المختلفة نتيجة لارتفاع العدد السكاني للمواطنين الوافدين إليها من المحافظات الأخرى، ومن اللاجئين العراقيين إضافة إلى إقامة مشاريع مياه داعمة في مركز مدينة الحسكة وتأمين الأطراف الصناعية لمن يحتاجها وكراسي إعاقة لذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى تأمين عدد من المولدات الكهربائية الخاصة بعمل مؤسسات المياه والمطاحن والمخابز.

يُشار إلى أن دائرة التنمية الريفية بمديرية الزراعة والإصلاح الزراعي وبالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، قدمت نهاية العام الماضي ٦٠٠ منحة بذار قمح مجانية لمساعدة أهالي ريف المحافظة على زراعة أراضيهم.